تقويم خبرة العمل العربى المشترك فى قطاع العلوم

أ . د. أسامة أمين الخولى*

تقديم :

الاحتفال بمرور خمس وعشرين سنة على قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مناسبة حبيبة إلى النفس وبالذات لمن قدّر لهم أن يتحملوا مسئولية العمل فيها ، ولو لبعض الوقت . ولقد شرفت بتحمل مسئولية ، قيادة العمل العلمي في المنظمة زهاء سنوات ثلاث ، كانت سنوات حافلة بالأحداث المثيرة والمؤلمة معاً ، وإن لم تخل من قدر من الانجازات ، بل إنني ألاحظ أنني المتحدث الوحيد - في هذه الندوة - الذي شغل منصبا في المنظمة .

وعندما جلست أمعن الفكر فيما يكون عليه مضمون حديثي في الظروف المحيطة بنا اليوم ، لم يَرُق لي أن يكون الحديث مجرد سرد لإنجازات يشاركني في فضل تحقيقها كثيرون من قبلي ومن بعدي ، ومن مختلف ربوع الوطن العربي ، وإن كان الوفاء بفضلهم يقتضي أن نشيد هنا بعطائهم وأن نقدره حق قدره . واسمحوا لي أن أؤكد هنا على ما تردد في الجلسة السابقة حول عالمية العلم ، في مقابلة خصوصية الثقافة ، الأمر الذي يحيط الحديث في مجال العلوم بظروف خاصة تميزه عن حديث في شئون التربية أو الثقافة والتي لابد وأن تعكس اعتبارات الهوية والقيم ، ويواجه قطاع العلوم بمهام ذات طبيعة مختلفة في الأهداف والأساليب عن القطاعين الآخرين ولقد رأيت أن أحدثكم اليوم حديثاً مرسلا في أمور ثلاثة ، هي أولا نظرة في منطلقات العمل العربي المشترك بشكل عام وليس عن المنظمة وحدها ، ثم عرض لبداياته في مجال العلوم والتقانة عرضاً يضع المنظمة في

---

* المدير العام المساعد للمنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم ، الأسبق.

اطار تاريخي ضروري عند محاولة تقويم الخبرة السابقة ، وأخيراً ، علاقته بالعمل المشترك على الصعيد الدولي ولن يخلو مثل هذا الحديث من عرض هنا وهناك للإنجازات الرئيسية لقطاع العلوم في المنظمة بالذات ومؤكداً للدروس المستفادة من خبرات الماضي . ولقد اخترت أن أركز على آليات التنفيذ ، لا على الأهداف ، مهما كانت بلاغة التعبير عنها أو طموحها حرصاً على أن نرتبط رباطاً أوثق بالواقع الذي تعيشه المنظمة .

- ١ -

يبدو لي أننا بحاجة عند النظر في تجربة العمل العلمي المشترك إلى حديث في الأسس التي يقوم عليها ، ومدى اتساق الممارسات الفعلية مع هذه الأسس وإلى متابعة التطورات التاريخية التي مرّ بها الإدراك الحكومي والشعبي لهذه الأسس والتي لابد وأنها قد انعكست بشكل أو بآخر على الممارسات . إن لمثل هذا الحديث أهمية لا يستهان بها عند النظر فيما يجب أن يكون عليه العمل في مراحل مقبلة ستكون بحكم حالة الضياع والتبعثر التي وصلنا إليها أشقّ وأعنف من كل ما مرّ بنا حتى الآن . وسيقودنا هذا في النهاية إلى صياغة استراتيجية واقعية ، فعالة ومؤثرة ، تقف بأقدام راسخة على أرض الواقع بكل مشاكله وقيوده وآلامه ، متطلعة إلى سماء الأمل المنشود والحلم الذي نسعى لتحقيقه مهما طال بنا المدى .

ومن المفيد في هذا الصدد أن نحدد أولاً وبوضوح الشروط التي لابد من توافرها حتى يكون لأي عمل جماعي بين عدد من الاقطار في مجال ما من الفاعلية والجدوى ما يبرر قيامه و إنفاق الجهد والمال فيه . بعض هذه الشروط مهني أو تقني محض ولكنه ضروري للعمل الجماعي حتي بين أقطار لا تربط بينها أواصر خاصة بالهوية الحضارية . وفي هذا يستوي

العمل الجماعي الذي تشترك فيه أقطار عربية مع أقطار أخرى غير عربية مع العمل الجماعي العربي الخالص .

وتأكيد هذا الفارق النوعي ضروري لفهم الدوافع الحقيقية للعمل العربي العلمي المشترك فهما صحيحا وللتميز بوضوح تام بين المنطلقات المهنية – التقنية المحضة لتبرير قيام عمل جماعي ، وبين المنطلقات القومية لهذا العمل في المجالات المتخصصة . إن النشاط يرتبط في هذه الحالة الأخيرة بمفهوم سياسي معلن أو مضمر يسيطر على الوعي الجماعي ويكسب النشاط المشترك صفات خاصة وتوجهات مميزة . ولكنه يجعله – في نفس الوقت – مستهدفاً لاعتبارات سياسية وما يأتي به هذا من عزم مضاعف وإصرار قوى على تجاوز العقبات ، من جانب ، ومع ما يحمله ، في الجانب المقابل ، من مخاطر في لحظات الأزمة أو اختلاف التوجهات السياسية للأقطار المشاركة .

إلا أن التنبيه بداية للبعد السياسي في العمل المشترك والتمييز بين العمل الشعبي والعمل الحكومي الذي سأعود إلى الحديث فيه ، وبالذات في ظروف الأمة الراهنة ، لا يجب ان يصرف أنظارنا عن المتطلبات المهنية التقنية التي هي الشرط اللازم في جميع حالات العمل الاقليمي أو الدولي المشترك ، فالمتطلبات السياسية إضافات تكسبه نوعية فريدة ، وإن كانت لا تصلح وحدها في أي ظرف من الظروف اساساً لعمل مشترك في مجال متخصص مهما كان قدر العزم والارادة والإصرار .

إن هذه المتطلبات المهنية التقنية هي في جوهرها اثنتان : أولاها هو وجود حد أدنى أو كتلة حرجة من النشاط القطري في الأقطار المشاركة في العمل الجماعي . بدون هذه القاعدة ذات الحد الأدنى من الفاعلية على المستوى القطري يكون العمل الجماعي نبتا يفتقر

إلى الجذور الضاربة في أرض الاقطار ، تغذيه دوماً بحصيلة الخبرة القطرية التي تبرر قيام العمل الجماعي وتنسق و تدعم الجهود القطرية وتيسر تبادل الخبرات بينها . سيبقي العمل الجماعي عندئذ فاقداً القدرة على الحد الأدنى من التأثير المحمود على كمّ العمل القطري أو نوعه . ولا أغفل هنا عن دور العمل القومي في حفز الهمم وإثارة الاهتمام بقضايا معينة قد لا يكون لها كبير وجود في قطر ما . الا أن هذه الاستثارة لن تكون ذات جدوى ما لم تنجح ، وبسرعة ، في تنشيط العمل على المستوى القطري بعزيمة وإخلاص واستناداً الى اقتناع واضح بأهمية هذا العمل الجديد .

أما المتطلب التقني الثاني فهو مشاركة أكبر عدد ممكن من أقطار المنطقة أو الإقليم حتى يستحق عن جدارة صفة العمل القومي الجماعي ، و أن يتميز عن العلاقات الثنائية أو الثلاثية والتي لا ترقي – مع كامل التسليم باهميتها وجدواها – إلى مستوى العمل الإقليمي القومي .

ويبقى علينا بعد هذا ان نعود لنميّز أيضاً بوضوح بين مستويين للعمل العربي المشترك ، أولهما مستوى العمل الشعبي للأفراد العلميين أو التنظيمات المهنية للتجمعات العلمية العربية القطرية ، ومستوى العمل الحكومي الرسمي للمنظمات والهيئات التي تشارك فيها الاقطار العربية كدول أعضاء تلتزم بسياسات قطرية معينة تعكس توجهاتها وترتيب أولوياتها ، إن لم يكن سياستها الخارجية أحياناً ، وربما يبدو لأول وهلة أن العمل العلمي على المستوي الشعبي أكثر حساسية للمنطلقات القومية وأقلُ تأثرا بالمواقف الحكومية الرسمية و أسبق في أخذ المبادرة . و لقد اثبتت الخبرة أن هذا صحيح في جملته وأن التنظيمات العلمية العربية كانت أكثر تحررا في مواقفها وأكثر سبقاً من التنظيمات

الحكومية الرسمية وأسبق في أخذ المبادرة . وأنها صمدت وتماسكت إلى حد كبير في ظروف الخلاف والانقسام بمثل ما لم تقدر عليه هذه الأخيرة . ولابد ان نشير في الجانب المقابل ايضاً إلى أن التنظيمات الحكومية بدورها قد ترددت في اجتماعاتها بين الحين والآخر ، في أوقات أزمات الخلاف والشقاق ، أصوات تركز على دورها المتخصص ، في محاولات محمودة الدوافع لتجاوز الأزمات والاستمرار في أداء الرسالة . وفي تاريخ المنظمات الحكومية أمثلة مشرفة لجهود بذلت لتجاوز الخلافات ركزّت الاهتمام على أنها ليست منابرّ لإعلان المواقف السياسية المحضة ، واللحظية في كثير من الحالات ، مستهلمه المنطلق الوحدوي القومي في تأكيد دورها التخصصي وأن من مصلحة الجميع أن تنأي المنظمات بنفسها عن هذه الصراعات كي تستمر في أداء رسالتها التخصصية خدمة لكل الأطراف المشاركة .

- ٢ -

جذور العمل العربي المشترك ، على مستوييه الشعبي والحكومي لا تضرب إلى ماض بعيد ، إذ لا تتجاوز بداياتها الأولى نصف قرن أو أقل . فحتى نشوب الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك تجمعات علمية - تقانية تذكر إلا في قطرين أو ثلاثة في المشرق العربي . ولقد تزامن قيام جامعة الدول العربية وتصاعد حركات التحرير وحصول الأقطار العربية تباعا على نوع ما من الاستقلال السياسي مع نموّ التنظيمات العلمية - التقانية واكتساب قياداتها مكانة معترفاً بها في كثير من الأقطار العربية من خلال مشاركتها المرموقة في حركات التحرير ، ثم في إدارة شئون البلاد بعد استقلالها . ولقد أكدت كل هذه العوامل مفهوم الوحدة العربية ورسّخته في وعى شعوب الوطن العربي . ولقد كانت التجمعات العلمية التقانية العربية سابقةً للتنظيمات الحكومية في التواصل والتعاون ،

فشهدنا في الخمسينيات والستينيات نشأة عديد من الاتحادات العلمية – التقانية العربية و اتساع دوائر نشاطها ، وإن اقتصر هذا النشاط في البداية على المشرق العربي وحده ، إذ كان المغرب العربي مازال يخوض معاركه الضارية مع الاستعمار . ولسوف يذكر التاريخ لحفنة من الرواد الأول من العلميين والتقانيين العرب مبادراتهم في تحقيق الوصل بين جناحي الوطن العربي دون أية معونة تذكر من الحكومات العربية ، بل مع تعرضهم للمقاومة الصريحة والخفية منها في عدد من المناسبات .

ولقد جمعت هذه الجهود الرائدة بين الوعي القومي والإيمان بالوحدة العربية وبين نزعات مهنية كان أبرزها تأكيد شخصية الأسرة العلمية أو التقانية داخل مجتمعها والدفاع عن مصالحها في إطار شبه نقابي ، ومع اهتمامها بالمشاركة في تطوير مجتمعاتها في مجالات تخصصها فيما نسميه اليوم جهد التنمية .

ومع أن هذا كان الرافد الرئيسي في نهر العمل الشعبي المشترك ، إلا أننا نستطيع أن نميز بين رافدين آخرين كان لهما شأنهما و لا شك ، وإن وقعا وسطا بين العمل الشعبي والعمل الحكومي . أما أولهما فقد كان الاستعانة بالأفراد العلميين والتقانيين ، من أقطار هيّأت لها ظروفها التاريخية بناء قدرات ذاتية متخصصة ، في مساندة أقطار أخرى أخذة في بناء مجتمعاتها وبناء كوادرها المتخصصة ، وبالذات في مجالات التعليم وتطوير مرافق البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية ، ثم في الصناعة والزراعة . ولقد تعاظم دفق هذا الرافد مع تسارع جهود التنمية . أما الرافد الثاني الذي كان له في تقديرنا دوره المحسوس ، فقد كان دور الإدارة الثقافية في الأمانة العامة في الجامعة في عقد تسعة مؤتمرات علمية عربية ، عالج كل واحد منها موضوعاً يشغل أذهان الأسرة العلمية – التقانية وقتئذ .

وسرعان ما أصبحت هذه المؤتمرات حدثا هاما يتطلع إليه الجميع و يحرصون على الإسهام في إعداده والمشاركة المؤثرة فيه . لقد كانت البحوث والتوصيات لهذه اللقاءات تصدر في مجلدات تظل التنظيمات العلمية – التقانية القطرية تتداولها وترجع اليها وتجد فيها زاداً قيما في ترشيد عملها وفي إثارة اهتمام الحكومات العربية بقضايا العلم والتقانة . وكان المؤتمر التاسع والأخير هو الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٩ ، إذ قامت بعد ذلك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وارتأت بحكم كونها منظمة حكومية أن تبدأ سلسلة من المؤتمرات لوزراء العلم العرب ، فعقدت المؤتمر الحكومي الأول في بغداد عام ١٩٧٤ . ومن إحقاق الحق ان ننوه هنا أيضاً بعدد من اللقاءات الرائدة المتخصصة نظمها مكتب العلوم والتكنولوجيا بالأمانة العامة للجامعة ، كان من أهمها الندوة العلمية العربية في موضوع التلوث البيئي عام ١٩٧٢ ، وهو عام انعقاد مؤتمر استوكهولم عن البيئة .

ومن أواخر الستينات بدأت حركة إنشاء المنظمات العربية المتخصصة على نسق مماثل في غالبيته لما كان يجرى في الأمم المتحدة ، فأعدّت الإدارة الثقافية مشروعاً متكاملاً لإنشاء منظمة عربية للتربية والثقافة والعلوم ظل لعدة سنوات حلما ينتظر التحقيق عندما يصدق عليه عدد كافٍ من الدول ، الأمر الذي لم يتحقق إلا في بداية العقد الثامن من هذا القرن ، وجاء نظامها صورة طبق الأصل للمنظمة العالمية التي نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، استنادا إلى سوابق تاريخية مختلفة تماماً عن ظروف نشأة المنظمة العربية ، وفي ظروف موضوعية ومناخ فكري مغاير كلية لظروف نشأة المنظمة العربية . والواقع أن المنظمة بهذا الشكل تكاد أن تكون ثلاث منظمات منفصلة لكل منها توجهاتُه و اهتماماته ، لا يجمع بينها موضوعياً قاسم مشترك تخصصي واضح . إلا ان الاهتمام بشأن هذه المنظمة نما بسرعة ملفتة بفضل جهود الرواد الأول وجو التفاؤل والثقة بالنفس الذي ساد آنئذ.

ومن المفيد ان نسترجع الظروف التي سادت عند قيام المنظمة وغيرها من التنظيمات العربية . لقد شهدت هذه الفترة بروز منظمة الأقطار المصدرة للنفط ، وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتغذي جذوة الأمل والثقة بالنفس ، وجرى الحديث عن الأمة العربية باعتبارها القوة العالمية السادسة ، بعد أن أثبتت قدرتها على التماسك والفعل الجماعي . ولقد انعكس هذا النهوض العربي ، الذي لم يدم طويلاً ، على الصعيدين العربي و الدولي . فعلى الصعيد العربي طالب مؤتمر القمة المنعقد في الرباط عام ١٩٧٤ بإعداد دراسة جدوى لإنشاء منظمة عربية للبحث العلمي ، كلف أمين عام الجامعة المنظمة العربية بإعدادها ، ومازالت أصداؤها تتردد حتى يومنا هذا . وأقر مؤتمر " كاستعرب " عام ١٩٧٦ إقامة صندوق عربي للتنمية العلمية – التقانية برأسمال لا يقل عن نصف مليار دولار ، وتعاونت المنظمة مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في إعداد مشروع مركز عربي لنقل التقانة ، وغير ذلك كثير مما نعرفه جميعاً . ولقد أثار هذا النشاط الذي بدا محموما أحياناً العديد من القضايا الجوهرية في التنمية العلمية – التقانية ، وتكشف الحجم الحقيقي لمشاكل العلم والتقانة ومؤسساتها مع اكفهرار الجو الدولي وازدياد حدة التوترات فيه وانعكاساتها على الوطن العربي ، ثم الانكماش الاقتصادي العالمي وتدهور أسعار النفط ، إلى آخر مسلسل الإحباطات التي ليس هذا مجال التركيز عليها ، اذ نعرفها جميعا . إلا انه من تبسيط الأمور المخل أن نعزو فشل هذه المشروعات الطموحة لتغير الظروف السياسية الدولية فنحن ننتحمل قدراً كبيراً من ضياع هذه الفرص ، الأمر الذي ربما نعرض اليه بشئ من التفصيل في مناقشاتنا . ولنذكر ونحن بصدد تقويم خبرة الماضي ، أن المنظمة اصطدمت خلال أقل من عقد واحد من قيامها بالتشتت الذي أعقب كامب ديفيد والاتفاقية المصرية – الإسرائيلية ، إلى جانب تدهور الأحوال على مستوى العالم ككل .

ولنمعن النظر الناقد معاً ، بعد هذا العرض السريع للمنطلقات والبدايات للعمل العلمي العربي المشترك ، في بعض جوانب عمل المنظمة في حدود ما يسمح به الوقت المخصص للحديث . وسوف أجمعها في مجموعتين من أشكال العمل يندرج تحتهما كثير مما جرى ، ناجحا كان أم غير موفق . وأعنى بهما التعاون بين الأقطار العربية في مشروعات مشتركة ، سواء على مستوى الوطن العربي كله ، أو على مستوى مناطق منه ، ثم التعاون مع المنظمات العربية المناظرة ، مقدرين أن هناك قدراً كبيراً من التداخل بين المستويين .

ولنبدأ بالمشروعات العربية . وسأنتقى منها مثالاً أو مثالين لما أراه أمثلة للنجاح أو ما يبدو لي أنا على الأقل ، نشاطاً غير مؤثر . لقد انشغلت قيادة قطاع العلوم في المنظمة بأنشطة تدخل في إطار قطاع التربية دون تنسيق أو مشاركة فعالة من هذا الأخير الى أن انتقل هذا النشاط كله موخراً إلى قطاع التربية ، وأعني به مشروعات تطوير تدريس العلوم . وبصرف النظر عن هذه المسألة الشكلية ، فقد نجحت المنظمة في مطلع حياتها في إنقاذ حملة إدخال الرياضيات الحديثة في المدارس العربية بعد ان انسحبت اليونسكو من المشروع دون ان تُرسِّخ دعائمه . ولقد سعت المنظمة بعد هذا ، وعلى امتداد سنوات طوال وبإنفاق كبير ، لإعداد كتب مدرسية موحدة في العلوم وشاركت مجموعات من العلميين والتربويين العرب في تاليفها ، وقامت المنظمة بطباعتها وتوزيعها ورتبت الدورات في أقطار عدة للتعريف بها ونشر استخدامها . ولا أظن أن هذا الجهد قد ترك أثرا ملحوظا في تدريس العلوم في الوطن العربي يمكننا أن نقارنه بما كان يمكن ان يكون عليه الحال لو لم تبذل المنظمة كل هذا الجهد والمال . لقد سبقتها الأحداث مع تطور المعارف العلمية وهبوط

قدر منها بشكل متواصل الي مستوى التعليم وعدم تقدير ضرورة ان يستمر مثل هذا الجهد وأن يأخذ اسلوباً آخر أكثر طواعية وقدرة على التطور .

وفي المقابل وقريباً من هذا تصدّت المنظمة في وقت مبكر جداً لقضية إدماج الاعتبارات البيئية في مناهج الدراسة في المدارس العربية وسلكت في هذا أسلوباً فريداً كان أنجع من أسلوب تأليف كتب موحدة وطباعتها وتوزيعها . لقد انشغلت المنظمة بإعداد كتب مرجعية قيّمة على مستويي التعليم العام والعالي ، تاركة لكل قطر أن يأخذ منها مادته الأساسية ، يصوغُها بالشكل الملائم لأحواله ، مستخدماً الأمثلة النابعة من واقعه المحلي . وكانت المنظمة في هذا رائدة على مستوى العالم ، فلما عقد أول مؤتمر دولي للتربية البيئية عام ١٩٧٧ في تبليسي كان المرجع العربي هو النموذج الوحيد المعروض فيه . ولقد اتبعت المنظمة نفس الإسلوب في مساندة الأقطار العربية واتحاد الإذاعات العربية في إعداد برامج إعلامية ، مقروءة أو مسموعة أو مرئية ، في قضية البيئة ، إذا قامت بإعداد ملفات من المعلومات الأساسية في كل قضية تاركة لكل جهاز إعلامي مهمة طرحها بالشكل المناسب له

ولقد حاولت المنظمة أيضاً أن تتصدى ، إعمالا لقرارات مؤتمر" كاستعرب " الذي قد أعود إلى الحديث عنه إذا اقتضى الأمر ذلك ، لقضية صياغة السياسات العلمية – التقانية العربية الملائمة لظروفنا . وتعاونت في هذا تعاوناً صادقاً وفعالاً ، ومن موقف الندية ، مع اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا . وحقق هذا الجهد وضوحاً في الرؤية كان الوطن العربي في حاجة اليها ، وخلص الي برنامج عمل واقعي ، محدد الأهداف والمعالم ، طرح على الأمين العام للجامعة ، إلا أن الخلافات العربية حول تبني المشروع و الانفراد بالدور القائد في تنفيذه قد أحبط هذا الجهد الذي دام لسنوات وأودعه طي النسيان .

وإلى جانب هذه المشروعات الهينة تصدت المنظمة لمشروعات أكثر تعقيداً وأشمل نطاقاً ، وبالذات في مجال البيئة ، وأعني بها مشروع الحزام الأخضر في شمال افريقيا وبرنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن . لقد تعاونت المنظمة في هذين المشروعين مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعاونا قام على استغلال نقاط القوة والإمكانيات لكل واحد من الطرفين المتعاونين . وهذه المشروعات ضخمة نسبياً تحتاج الي دراية متخصصة وموارد كبيرة ومساندة من الحكومات لم تتوفر دائماً . ومازال برنامج الحزام الأخضر قائماً حتى اليوم ، وعلى الرغم من كل الصعوبات التي تعرض ، ويتعرض لها ، من داخله ومن حوله . ولعله ينجح في تجاوز ما يواكب من صراعات وما يعترض سبيله من عثرات وأن يحقق لنفسه كياناً مستقلاً ومستديماً دون الحاجة لمساندة من أي من المنظمتين . أما برنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن فقد اصبح واحداً من برامج البيئات البحرية الإقليمية على المستوي العالمي .

- ٤ -

يقودنا هذا مباشرة الي الموضوع الثاني في حديثي ، ألا وهو التعامل والتعاون مع المنظمات الدولية . ولقد رأينا فيما سبق نموذجين للتعاون المثمر القائم على الاحترام المتبادل والاستخدام الأمثل لقدرات كل طرف ومزاياه النسبية . ولقد أشرت قبلاً إلى النزعة التي تميزت بها المنطقة العربية وحدها في محاكاة الأشكال التنظيمية لهيئات الأمم المتحدة وعدم الالتفات الي تجارب مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية التي اهتمت بقيام منظماتها الإقليمية في نفس الوقت تقريباً . ولست أعرف سوى استثناءين لهذا التقليد الأعمى للنموذج الدولي ، هما مركز التنمية الصناعية للدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وكم

أسفت عندما تقرر تحويل الأول الي منظمة تحاكي النموذج الدولي بعد أكثر من عقد من العمل الفعال ، أما عن مجلس الوحدة فلا أظنني بحاجة الي تعليق . كيف تصورنا أن الإطار التنظيمي لزهاء مئة وخمسين دولة ، متنوعة الحضارات والثقافات واللغات والخبرات التاريخية هو أفضل إطار لحوالي عشرين دولة تزعم أنها تجمعها وحدة الثقافة واللغة والتاريخ والمصير ؟ لقد كان هذا دلالة على موقف استسلامي بأن لدى المنظمات الدولية معيناً من الحكمة يجعلها نموذجاً يحتذي . ولقد ظلت منظماتنا العربية ، لبضع سنوات على الأقل ، تتطلع الي اليونسكو تستلهم منها صياغة نماذج باهتة لبعض برامجها ، دون ان تركز بجهد خلاق على ما لا تقدمه المنظمة الدولية مما نحتاج إليه في خصوصية أوضاعنا . ولم يكن غريباً ان تتسم علاقة اليونسكو بالمنظمة العربية في السنوات الأولى بنظرة فوقية متعالية تعكس إحساساً بأن منظمتنا كيان غير شرعي ينتقص من صلاحيتها وسلطتها في المنطقة والأمثلة على هذا كثيرة لا أخوض فيها هنا .

وأريد أن أختتم حديثي بنماذج من التعاون العربي الجيد بقيادة المنظمة في الإعداد للمؤتمرات العلمية الدولية وإبراز الحضور العربي فيها والمشاركة المؤثرة في أعمالها . لقد تحقق هذا من خلال عدة طرق ، مثل رعاية المنظمة للمشاركة العربية في الإجتماعات التحضيرية التي تسبق انعقاد المؤتمرات الدولية عادة، أو قيام المنظمة منفردة بتنظيم لقاءات تحضيرية عربية لدراسة الموضوعات المطروحة في جدول أعمال المؤتمر وتحليل الوثائق المعروضة عليه وإعداد مشروعات القرارات التي يطرحها الجانب العربي إعداداً جيداً يضمن لها فرصاً معقولة لاعتمادها من المؤتمر عند انعقاده . وأخيراً إعداد وثائق عربية للعرض والمناقشة في هذه المؤتمرات . و قد قامت منظمتنا بهذا الدور بدرجات متفاوتة من الكفاءة في مؤتمر استوكهولم للبيئة عام ١٩٧٢ والتصحر في نيروبي عام ١٩٧٧

والإعلامية في أسبانيا عام ١٩٧٨ والعلم والتقانة في فيينا عام ١٩٧٩ ، وأذكر هنا شموخ التواجد العربي في مؤتمر الإعلامية ، إذ اقتبست اليونيسكو في وثيقتها المعروضة على المؤتمر باسمها ، وبالحرف الواحد ، أكثر من عشر صفحات كاملة من الوثيقة العربية ، ودون التنويه بمصدرها ، بينما تميز الوجود العربي بفاعلية لفتت أنظار الكثيرين عندما اعتمد المؤتمر جميع مشروعات القرارات التي تقدمت بها وفود عربية . ولقد أثار هذا دهشة مدير عام اليونسكو آنئذ وقامت خلافات بالغة الحدة وصلت إلى مستوى القطيعة . ولهذا المثال أهمية خاصة في إبراز دور المنظمة في توفير فرص التلاحم والتفاعل المثمر في المجالات التي تفتقر الأمة العربية إلى التنظيمات ذات الحد الأدنى من الفاعلية في خدمة القلة من الرواد العرب في هذه المجالات والذين يحتاجون أكثر من غيرهم إلى التواصل والتفاعل وهم يعيشون في صحاري علمية مقفرة في أقطارهم .

خاتـــــمة

لم أقصد من هذه الكلمات المرسلة أن أطرح سجلا وافياً للإنجازات ، ولا نقدا مفصلاً للأنشطة ، ولا تقويماً متكاملا للتجربة ، وإنما أردت أن أستثير الحوار حول خبرات الماضي بشكل عام ، حواراً يساعدنا على تطوير العمل في المستقبل . فلعلي لم أحد كثيرا عن هذا الهدف .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
نشر العلم لخدمات العروبة